تطوير المناهج التعليمية

توفير مناهج تربوية تعليمية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة ، تلبي حاجات الطلاب اللازمة للحياة والتعلم، ومتطلبات خطط التنمية الوطنية، وتستوعب المتغيرات المحلية والعالمية، وترسخ القيم والمبادئ الإسلامية السامية وروح الولاء للوطن وتؤكد على الوسطية والاعتدال.

المشروع الشامل لتطوير المناهج

مشروع وطني يهدف إلى تطوير جميع عناصر المنهج وفق أحدث النظريات والأساليب التربوية والعلمية المعاصرة. وتتولى وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع بيوت الخبرة والمؤسسات التعليمية والأكاديمية الوطنية الحكومية والأهلية عمليات تخطيطه وتنفيذه و تقويمه

دواعي التطوير الشامل للمناهج الدراسية

التطورات الداخلية "المحلية" :

وضعت المناهج الحالية قبل فترة من الزمن وكانت مناسبة للظروف الاجتماعية حينذاك، وقد أدت دوراً بارزاً في خدمة المجتمع طيلة تلك الفترة. ولكن التطور السريع الذي حصل في المجتمع السعودي المعاصر من حيث المستوى الثقافي والاقتصادي، والتقني، وأساليب الحياة اليومية. ووسائل العيش ووسائل الإنتاج ووسائل المواصلات والاتصالات والتوسع العمراني في المدن والقرى، وما رافقها من هجرة من الريف والبادية إلى المدينة كان له أثرٌ بالغٌ في تطور كثير من العلاقات الاجتماعية. كما أن الانفتاح العالمي من خلال وسائل الإعلام المختلفة والرحلات الداخلية والخارجية كان له أثرٌ كبيرٌ على التقاليد الاجتماعية وكل ذلك يستدعي تغيراً تربوياً موازياً. وهناك أوجه أخرى للتطور تتمثل في أعداد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة الذي يصل إلى ما يقرب من مليوني طالب، وانتشار المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى ودخولها في إطار التنافس على استقطاب كفاءات نوعية يحتم على المؤسسة المعنية بالتعليم العام إعادة النظر في نوعية مخرجاتها ومدى تحقيقها لمتطلبات التعليم العالي. ومن الدواعي الداخلية، ما شهده الاقتصاد السعودي من تطور كبير من حيث تنوع مصادره وارتفاع معدلات الإنتاج وتحسن نوعية المنتجات ومنافستها لنظائرها في العام ، فبالإضافة إلى قطاع النفط تطور القطاع الزراعي وأصبحت منتجاته تسد حاجة المجتمع السعودي في كثير من المواد الأساسية. وأصبح القطاع الصناعي بما فيه من صناعة غذائية وصناعات أساسية أخرى من أركان القطاع الاقتصادي . كما تطور قطاع التجارة ومثل قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الفنادق واتسعت رقعة خدماتها بفضل ما وفرته قيادتنا الحكيمة لهذا البلد من أمن واستقرار. وكل هذه القطاعات تحتاج إلى أيدٍ سعوديةٍ ماهرةٍ تتمتع بمهاراتٍ أدائيةٍ وعقليةٍ مناسبةٍ للاستمرار في تطوير الاقتصاد والمجتمع بقطاعاته المختلفة.

التطورات الخارجية " العالمية " :

حدثت خلال العقدين الماضيين تطورات عالمية هائلة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعلم والتقنية والثقافة، وقد صنف الخبراء العالميون التغييرات التي حصلت في العالم خلال تلك المدة إلى عشر ثورات عالمية: منها ثورة الاتصالات وثورة المعرفة والعولمة والثورة الاجتماعية والثورة الاقتصادية وقد بدأت

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

ثورة المعلومات والاتصالات مسيرتها. وأخذ التطور السريع الذي تشهده تقنية المعلومات والاتصال يؤثر تأثيراً متزايداً على كافة جوانب حياتنا اليومية. وأصبح لزاماً – والحالة هذه – على المؤسسات العامة والخاصة التكيف مع المعطيات التقنية الجديدة بطريقة تمكنها من الانتفاع بها على الوجه الأكمل وتحد بقدر الإمكان من الأخطار التي تكمن فيها. ولم تعد أمةً من الأمم جزيرةً ثقافيةً محصورةً قائمةً بذاتها. إلا أن التأثر حاصل ولو بمقادير يسيرة. فقد حولت القنوات الفضائية وثورة الاتصالات والمواصلات السريعة المجتمع الدولي إلى كيان بشري واحد يعيش في قرية كونية متقاربة الأجزاء. وقد تمثلت الثورة الاقتصادية في تناقص نسبة القوى البشرية العاملة في قطاعي الزراعة والصناعة وتزايد نسبة العاملين في قطاع الخدمات نتيجة للتقدم

وتسارعت الأحداث الاقتصادية العالمية نحو تشكيل نظام اقتصادي عالمي يؤدي إلى تحطيم الحواجز الجمركية بين الدول وإلى حرية التجارة العالمية وذلك فيما يعرف كل هذه المتغيرات تدعوها للتهيؤ والاستعداد والإعداد للتعامل مع المؤثرات العالمية من أجل الانتفاع بإمكاناتها ومخترعاتها، والحد من أخطارها وآثارها السلبية ، ويتطلب ذلك إعادة النظر في نظامنا التربوي وتطويره بما يحافظ على أصالتنا وقيمنا الثابتة وخصوصيتنا الإسلامية، ويتيح لنا في الوقت نفسه الانتفاع بالنواحي الإيجابية للتطورات العالمية . وفي ضوء ذلك أكد الخبراء الدوليون في أكثر من مجال أهمية إعطاء الأولوية العليا للتعليم في ميزانية الدولة؛ لأن الاستثمار في التعليم يشكل استثماراً في مستقبل البلد بل في مستقبل البشرية جمعاء.

[Midleton,et.at 1966]

التطورات العلمية ونتائج الأبحاث التربوية:

يرى الخبراء أن تطوير القوى العاملة وتأهيلها يشكل نوعاً من الاستثمار في رأس المال البشري هو الذي يتحكم في رأس المال الاقتصادي. ولذا فإن الاستثمار في التربية هو استثمار في المستقبل، لأن الأجيال الصاعدة هي التي ستتحكم بمقدرات الأمة ومستقبلها. وقد ركزت توصيات البنك الدولي كثيراً على أهمية التطوير التربوي في الدول النامية من أجل تنمية القوى البشرية حفاظاً على رأس المال البشري لها كما أكدت دراسات [اليونسكو] و [اليونسيف] على ضرورة التطوير التربوي في الدول النامية وبخاصة فيما يتعلق بتطوير المناهج وتدريب المعلمين وتنمية الموارد البشرية

جاءت الدراسة العالمية التي قامت بها [اليونسكو] عن التربية في القرن الواحد والعشرون بعنوان [التعليم ذلك الكنز المكنون] لتؤكد دور التربية والتعليم القيادي في تقدم المجتمعات ورقيها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبخاصة في بناء القوى البشرية والتنمية الذاتية للإنسان . من أجل امتلاك ناصية العلم والتقنية والتخلص من التبعية الثقافية .وجاء في توصيات مؤتمر البرلمانيين الدولي الذي عقد في باريس في الفترة من 3 – 6 يونيو / حزيران عام 1996 م بالتعاون مع [اليونسكو] حث الدول والمجتمعات على الاستثمار في تعزيز الإبداع البشري ، وإنتاج المعرفة واكتسابها ونقلها وتشاركها، وضرورة تنمية الخبرات المحلية ودعمها، والتركيز في البرامج التربوية عل تنمية التفكير الإبداع الذكاء والقدرة على التكيف

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

وهناك عدد كبير من الدراسات والتجارب الدولية الحديثة في تطوير المناهج منها التجربة البريطانية في تطوير المناهج والتجربة الأسترالية والتجربة اليابانية وتجارب بعض الدول العربية. وهناك مشروع المدرسة في عام 2020 م الذي تقوم به جمعية [IMTEC] مع عدة دول أوروبية وأمريكية ، وتشكل هذه الدراسات والتجارب الدولية حفزاً للتطوير وفي الوقت نفسه فإن خلاصة التجارب الدولية تشكل رافداً من روافد التغيير.

حاجة المناهج الحالية إلى التطوير:

لا يخفى على أحد أن التقدم السريع والتطور الذي حدث في المجتمع السعودي في الفترة الأخيرة يستوجب إعادة النظر في المناهج لتواكب هذا التقدم . فالمناهج الحالية قد أدت الغرض الذي وضعت من أجله وخرَّجت – والحمد لله – أجيالاً خيرة لهذا البلد .غير أن هذه المناهج بحاجة إلى تطوير نوعي بما يتناسب مع التقدم العلمي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات العالمية ومن ذلك أنها تحتاج إلى مزيد من :

1. الترابط والتكامل الأفقيين بين المواد الدراسية المختلفة .
2. تحديد الأهداف التعليمية بمختلف مستوياتها .
3. مراعاة حاجات المتعلمين عبر مراحل نموهم المختلفة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة .
4. المواءمة بين المواد الدراسية وحاجات المجتمع السعودي القائمة والمنتظرة .
5. مواءمة الجوانب التقنية وآثارها المترتبة على الفرد والمجتمع.
6. الربط بين العلم والحياة العملية، من خلال التركيز على إكساب المتعلم قدراً مناسباً من الخبرات المهنية المختلفة
7. التركيز على تنمية مهارات البحث العلمي والتجريب العملي.
8. لتركيز على تنمية المهارات العقلية العليا مثل مهارات التفكير الناقد ومهارات التفكير الإبداعي ومهارات حل المشكلات.

الأهداف العامة للمشروع الشامل لتطوير المناهج

يهدف المشروع الشامل لتطوير المناهج إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال إجراء تطوير نوعي وشامل في المناهج ليستطيع بكل كفاية واقتدار مواكبة الوتيرة السريعة للتطورات المحلية و العالمية، كما يهدف أيضا إلى توفير وسيلة فعالة لتحقيق أهداف سياسة التعليم في المملكة على نحو تكاملي عن طريق الآتي:

1. تضمين المناهج القيم الإسلامية والمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية اللازمة للتعلم وللمواطنة الصالحة والعمل المنتج والمشاركة الفاعلة في تحقيق برامج التنمية والمحافظة على الأمن والسلامة والبيئة والصحة وحقوق الإنسان.
2. تضمين المناهج التوجهات الايجابية الحديثة في بناء المناهج مثل مهارات التفكير ومهارات حل المشكلات ومهارات التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتواصل الجيد مع مصادر المعرفة.

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

3. رفع مستوى التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط) وتوجيهه نحو إكساب الفرد الكفايات اللازمة له في حياته الاجتماعية والدراسية والعلمية.
4. تنمية المهارات الأدائية من خلال التركيز على التعلم من خلال العمل والممارسة الفعلية للأنشطة.
5. إيجاد تفاعل واع مع التطورات التقنية المعاصرة وبخاصة التفجر المعرفي والثورة المعلوماتية.
6. تحقيق التكامل بين المواد الدراسية عبر المراحل المختلفة .
7. إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار الأنشطة المناسبة لقدراتهم وميولهم وحاجاتهم في حدود الإمكان.
8. ربط المعلومات والتعلم بالحياة العملية والتقنية المعاصرة من خلال التركيز على الأمثلة العملية المستمدة من الحياة الواقعية.

مرجعيات المشروع الشامل لتطوير المناهج

تعد وثيقة سياسة التعليم في المملكة المرجع الأول الذي يعتمد عليه المشروع الشامل لتطوير المناهج بالإضافة إلى مرجعيات أخرى منها:

1. حاجات الطلاب العقلية والنفسية والجسمية.
2. حاجات المجتمع والتنمية وسوق العمل.
3. التكامل بين المناهج التعليمية والأنشطة و الأساليب التعليمية.
4. الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة في تطوير المناهج.
5. نتائج التقويم الشامل ونتائج التجارب الدولية والبحوث والدراسات.

العمليات الأساسية للمشروع الشامل لتطوير المناهج

1. تحديد أسس بناء المنهج .
2. بناء الإطار العام للمنهج .
3. بناء وثائق المناهج التعليمية التخصصية .
4. بناء أدلة تربوية معيارية (مواصفات الكتاب المدرسي، الدليل الإجرائي للتأليف ، كفايات المتعلمين في التعليم العام، معايير الحكم على المواد التعليمية.. الخ).
5. تأليف المواد التعليمية وفق معايير الجودة .
6. دمج التقنية والمفاهيم التربوية الحديثة في التعليم.
7. التجريب والتقويم والتطوير.
8. التجريب بالتعميم والتقويم والتطوير.
9. التعميم الشامل والتقويم والتطوير.

المنتجات الأساسية للمشروع الشامل لتطوير المناهج :

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

- **الوثائق بأنواعها :** (وثيقة الإطار العام للمنهج ، وثائق المناهج التعليمية ، وثيقة التأليف في المناطق التعليمية، الدليل الإجرائي للتأليف، كفايات المتعلمين، معايير الحكم على جودة المواد التعليمية .. .. الخ
- **المواد التعليمية بأنواعها :** (كتاب الطالب/الطالبة، كتاب النشاط ، دليل المعلم /المعلمة) .
- **المواد التعليمية المساندة :**(المواد الإلكترونية، الأشرطة الممغنطة، الكتاب الإلكتروني ، الوسائل التعليمية).
- **الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت .**

بعض ملامح المشروع الشامل لتطوير المناهج :

- تطوير الخطة الدراسية إذ شملت تغيير في الوزن النسبي لبعض المواد، ودمج عدد من المواد في مادة واحدة (العلوم الاجتماعية، اللغة العربية، القرآن وتفسيره، القرآن وتجويده، الحديث والسيرة). و إضافة مادة الحاسب الآلي كمادة أساسية في المرحلة المتوسطة. وبالتالي انخفاض عدد المواد مقارنة بالخطة السابقة.
- إعداد المنتجات الأساسية للمشروع (وثائق المناهج التعليمية، كتب الطالب، كتب النشاط، كتب المعلم، المواد التعليمية المصاحبة).
- تفعيل عمليات التعلم من خلال استخدام البرامج الحاسوبية وتقنيات التعليم ومراكز مصادر التعلم.
- تطوير طرائق وأساليب التدريس والتعلم.
- زيادة نصيب المتعلم من النشاطات الصفية وغير الصفية.
- تضمين المناهج التوجهات الإيجابية الحديثة في بناء المنهج وتصميمه (الاهتمام بأسلوب حل المشكلات واستراتيجياته.. تضمين المناهج القضايا والمفاهيم المستجدة النافعة، الاهتمام بتنمية مهارات التفكير،الاهتمام بالتعبير العلمي والحوار والاتصال،الاهتمام بالتعلم الذاتي للمتعلمين،التركيز على المهارات والتطبيقات
- الحياتية،دمج التقنية في التعليم وتوظيفها بشكل منطقي،الاهتمام بالفروق الفردية بين المتعلمين).
- تضمين المناهج القضايا والمفاهيم المستجدة النافعة ومنها دمج الأنماط الصحية والمحافظة على البيئة وغيرها.
- إعداد الحقائب التدريبية التخصصية (العلوم الشرعية، اللغة العربية، العلوم الاجتماعية، التربية البدنية، التربية الفنية، التربية الأسرية) وكذلك الحقائب التدريبية العامة (إستراتيجية التدريس بخريطة المفاهيم، التعليم التعاوني، مهارات التفكير، التقويم، دمج التقنية في التعليم، إدارة الصف.. (.

المراحل الأساسية للمشروع الشامل لتطوير المناهج :

المرحلة الأولى :

و فيها دراسة الواقع و التهيئة والإعداد والتخطيط للمشروع الشامل، وتبدأ من عام 1419هـ حتى عام 1422هـ.

المرحلة الثانية:

وفيها تحديد كفايات المتعلمين وبناء الخطة الدراسية وإعداد وثائق المنهج. وتبدأ من عام 1422هـ حتى عام 1425هـ.

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

المرحلة الثالثة:

وفيها تدريب المؤلفين وإعداد وتأليف المواد التعليمية، وتوصيف وإعداد المواد المصاحبة. وتبدأ من عام 1425هـ حتى عام 1428هـ.

المرحلة الرابعة:

وفيها التجريب الأولي للمواد التعليمية وتقويمها وتطويرها وتهيئة الميدان للتجريب بالتعميم بمشاركة جميع قطاعات الوزارة . وتبدأ من عام 1428هـ وتستمر حتى الحكم على نتائج التقويم.

المرحلة الخامسة:

وفيها التجريب بالتعميم لمنتجات المشروع الشامل على مدارس المملكة بعد إنجازها في المرحلة الرابعة، والحكم عليها من خلال نتائج التطبيق التجريبي. وتبدأ من العام الدراسي 1432/1431هـ

المرحلة السادسة:

وفيها التعميم الشامل والتقويم والتطوير لمنتجات المشروع الشامل لتطوير المناهج ويبدأ من عام 1434هـ

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً